

13

المبدأ الصحيح والشر المستطير

في 22 شباط من سنة 1797، دخلت ثلاث فرقاطات من البحرية الفرنسية إلى ميناء قرية الصيد الصغيرة فيشغارد الواقعة على الساحل الجنوبي الشرقي لمقاطعة ويلز وشرعت بإنزال ما يقارب من ألف و مائتي جندي مسلح. وسرعان ما وُجِهت هذه الغزوة الصغيرة بالمقاومة من قبل الميليشيا المحلية بقيادة لورد كودور^(*). ووقعت أعين الفرنسيين أيضاً على قوات عسكرية تقترب منهم، وقد أوحى معارفهم الحمراء وقبعاتهم السوداء الطويلة للفرنسيين بأنهم كانوا يواجهون فرقة من الوحدة البريطانية ذات القوة الفائقة، حراس غرينادير - وهي أشد خطراً من سابقتها.

ولم تكن تلك الزُمرة التي أثارت الذعر شيئاً من هذا القبيل. فسرعان ما اكتشف الفرنسيون أنها لم تكن سوى مجموعة من النساء الويلزيات اللواتي كن

(*) كان «ثين أوف كودور» هو اللقب الذي خلعه الملك دنكان على ماكبث - كما تنبأت الساحرات الثلاث - في ذات الأمسية التي كان ماكبث وزوجته قد قرّرا قتل الملك. لا يزال هناك من يحمل لقب لورد كودور حتى وقتنا الحالي!

يرتدين أزياء المهرجانات التقليدية^(*). لم تمنع تلك الأزياء النساء من ضرب الجنود الفرنسيين الذين استبدت بهم الحيرة. وكانت إحدى النساء، واسمها جيميما نيكولاس، من المهارة في استخدام مذراتها بحيث نُسب إليها الفضل في أسر أربعة عشر جندياً فرنسياً⁽¹⁾. وقد أرغم القائد الفرنسي، وكان جنرالاً أمريكياً من أصل إيرلندي، على الإذعان لاستسلام مهين.

وكانت الإشاعات حول غزو فرنسي وشيك قد راجت لعدة أشهر مع تواتر ورود تقارير من باريس تشير إلى هذا الخطر. كما كانت السفن الحربية الفرنسية قد تجمعت في بريست في نهاية سنة 1796 واتجهت نحو شمال إيرلندا في وقت غير بعيد من عيد الميلاد، ويبدو أن الآمال كانت تراود الفرنسيين بأن الإيرلنديين سينضمون إليهم في هذا الغزو. وفي 21 شباط، سرت إشاعة كاذبة حول وجود سفن فرنسية قبالة بيتشي هيد على الساحل الجنوبي الشرقي، مما حمل السفن الحربية البريطانية على الإبحار من مرفأ بورتسموث. وفي اليوم التالي، وقعت معركة فيشغارد.

إن ما كان يدور في ذهن الفرنسيين بشأن هذه الحملة لا يزال يلفه الغموض. فقد كان نابليون مشغولاً بغزو إيطاليا، كما أن فيشغارد كانت بعيدة عن مراكز القوى البريطانية أكثر مما يمكن لأحد تصوره. ويبدو أن أكثر التفسيرات منطقية هو أن الفرنسيين كانوا يقومون بمسعى رخيص التكاليف

(*) إن المصدر الذي استقيت منه تفاصيل هذه المغامرة، وهو Yahoo.com «ويلز في بريطانيا: الخط الزمني التاريخي 1793» Wales on Britannia: History Timeline، يضيف أن الجنود الفرنسيين كانوا سكارى مما سهّل مهمة هزيمتهم. كما أن هناك دليل على أن الجنود الفرنسيين كانوا من المحكومين الذين ألبسوا بزات الجنود. إن اسم فيشغارد بلغة ويلز هو أبيرغون، ولا تزال حانة رويال أوك المحلية تحتفظ بنسخة عن المعاهدة التي أنهت الغزو الفرنسي.

ولكن متعمد لخلق الذعر في صفوف الإنكليز . فإذا نظرنا إلى الأمر من وجهة النظر هذه، نرى أن خطتهم لاقت نجاحاً هائلاً.

إن المسعى الفرنسي الأخرق، شأنه شأن الكثير من الأحداث في التاريخ، أدى إلى نتائج عويصة لم تكن في الحسبان . فقد كان لتأثيره النهائي أصداء وصلت إلى ما هو أبعد من قرية فيشغارد أو الذعر الذي عم طول البلاد وعرضها نتيجة تلك القصة الهزلية . إن تسلسل الأحداث الناتجة عن فيشغارد أدى مع الوقت إلى حدوث جدل كبير حول الذهب وأسباب التضخم والمكانة الدولية للباوند الإسترليني والدور المناسب لبنك إنجلترا في ذلك كله . وقد تصدرت صفحات الجرائد الآراء المتعلقة بتلك الأمور والتي أدلى بها أرفع القادة السياسيين وأكثر الاقتصاديين والمصرفيين تمتعاً بالاحترام . وقد استرجع ذلك الجدل كل الخلافات التي نشأت بين لوك ولوندرز إبان مرحلة التحول الكبير في سكّ النقد قبل مائة سنة خلت، كما أن أصداءه عادت لتتردد بعد 125 سنة في أعقاب الحرب الرهيبة التي اندلعت خلال الفترة 1914 - 1918، وقاد هذا الجدل السياسة البريطانية وصولاً إلى نشوب الحرب العالمية الثانية، بعد أن أصبحت مهزلة فيشغارد نسياً منسياً.



إن الهياج الذي أحدثه الغزو الفرنسي أثار موجة من الاندفاع لسحب الذهب من المنظومة المصرفية، وذلك عندما اقتحم المواطنون المذعورون مكاتب المصارف لصرف نقدهم الورقي، وكان كله تقريباً عبارة عن أوراق نقدية Bank notes صادرة عن بنك إنجلترا وأخرى صادرة عن بنوك أصغر . وفي حين كانت الأوراق النقدية الخاصة ببنك إنجلترا أكثر اشكال النقد الورقي قبولاً لدى التداول - وكان يشار إليها عادة باسم الأوراق النقدية لبنك إنجلترا -

كان مرد الخوف الأعظم هو مصير المصارف الصغيرة وإمكانية قبول أوراقها النقدية في المدفوعات في حال وقوع الغزو.

وبعكس العملة الورقية، كان الذهب يعتبر النقد الأساسي، فقد كانت قيمته عصبية على الدمار كما أنه مقبول على الدوام بغض النظر عن سيتولى الحكم، حتى ولو كان الفرنسيون. وكانت مجرد فكرة أن احتياطي الذهب في بنك إنجلترا كان يتناقص بسرعة، كافية لتلعب دور النبوءة التي تحقق ذاتها بذاتها، وذلك عندما اندفع الناس إلى المصارف لتحويل نقودهم الورقية إلى ذهب ما دام هناك بعض الذهب المتبقي للسحب.

وفي يوم السبت الواقع في 18 شباط، أي قبل حادثة فيشغارد، كانت المخاوف من وقوع غزو فرنسي قد تسببت في حدوث سباق نحو المصارف في نيوكاسل (التي تبعد 350 ميلاً عن فيشغارد)، مما أجبر المصارف المحلية على إغلاق كواتها في العشرين من نفس الشهر. وسرعان ما انتشرت موجة الذعر لتصل إلى لندن ومدن رئيسية أخرى. كانت المسحوبات تعمل على استنزاف احتياطي الذهب في بنك إنجلترا بمعدل 100,000 باوند إسترليني في اليوم، وذلك من أصل احتياطي من الذهب كان بالأصل قد تقلص تحت وطأة ظروف الحرب من 7 ملايين باوند إسترليني في نهاية سنة 1794 إلى 5 ملايين باوند إسترليني في نهاية سنة 1795، ثم إلى ما لا يزيد عن 2 مليون باوند إسترليني تقريباً في نهاية سنة 1796⁽²⁾.

وصلت إشاعة «الغزو» في فيشغارد إلى لندن صبيحة يوم السبت الخامس والعشرين، أي بعد ثلاثة أيام من الحادثة، مما أرغم إدارة بنك إنجلترا على مواجهة الاحتمال البغيض وغير المسبوق برفض صرف النقد الورقي بالذهب. قام مدير البنك بإبلاغ رئيس الوزراء بيت الذي بعث برسالة عاجلة إلى الملك جورج الثالث في ويندسور مساء السبت بأن ينضم إلى المجلس الذي سينعقد في بنك إنجلترا يوم الأحد. وقد ضمّ اجتماع يوم الأحد، بالإضافة إلى الملك،

كلاً من بيت ورئيس مجلس اللوردات وحاكم بنك إنجلترا ونائبه واثنين من المدراء. وفي ختام الاجتماع، أصدرت الحكومة قراراً تم اتخاذه في المجلس، كانت أهم فقرة فيه هي التالي:

إن الدواعي القاهرة للمصلحة العامة تقتضي بأن يتوقف مدراء بنك إنجلترا عن صرف أي نقد (أي ذهب) بشكل مدفوعات، إلى حين أخذ رأي البرلمان بهذا الشأن واعتماد الإجراءات المناسبة للحفاظ على وسيلة التداول⁽³⁾.

وفي التاسع من آذار حوّل مجلس العموم القرار المذكور إلى قانون مكتمل، وهو ما سمي بقانون التقييد، الذي أحلّ بنك إنجلترا من أي نتائج قضائية قد تترتب على رفضه دفع عملة ذهبية مقابل العملة الورقية. كما أضفى القانون صفة الرسمية على اعتبار جميع المدفوعات بالأوراق النقدية الصادرة عن بنك إنجلترا «مدفوعات نقدية». وأعلنت على الأثر حملة علاقات عامة بقصد طمأنة الرأي سنة وللحيلولة دون تحول أزمة الذهب إلى حالة من الذعر أكثر عنفاً. وفي يوم الاثنين، السابع والعشرين من شباط، نشرت صحيفة التايمز اللندنية مقالاً افتتاحياً، كانت كلماته شبيهة بالنداءات التي كانت تُطلق في أحلك أيام معركة بريطانيا سنة 1940، ناشدت فيه استعادة الروح القتالية الإنكليزية التي سادت أيام الأرماد الأسبانية، عندما كان الخطر الذي يتهدد الحياة والممتلكات أعظم بكثير. وفي ظهيرة ذلك اليوم، اجتمع كبار المصرفيين والتجار في لندن في مانشن هاوس، مقر عمدة المدينة، وأصدروا بالإجماع قراراً يعلنون فيه عن عزمهم على أن يقبلوا دون تردد الأوراق النقدية الصادرة عن بنك إنجلترا لأي مبلغ مدين لهم به، وعن أنهم سيقومون شخصياً بالدفع بالأوراق النقدية الصادرة عن بنك إنجلترا. وقد نشر هذا القرار، الذي أضيف إليه أربعة آلاف توقيع، في الصحف في كل أنحاء البلاد. وبعد ذلك، أصدر مدراء بنك إنجلترا

بيانا أعلنوا فيه أن المصرف كان يتمتع «بوضع في غاية الرخاء والازدهار بحيث يستطيع تبديد أي شك في سلامة أوراقه النقدية، وأن موجوداته (وهي في معظمها استحقاقات من المقترضين) تفوق التزاماته بحدود 4 ملايين باوند استرليني، وذلك دون حساب الدين المترتب على الحكومة والبالغ زهاء 12 مليون باوند استرليني»⁽⁴⁾. وقد كان هذا التأكيد المطمئن بشأن الوضع المالي لبنك إنجلترا في منتهى الأهمية، نظراً لأن كثيراً من المصارف الأصغر كانت إما أفلست أو عانت من تدهور خطير في وضعها خلال فترة الغليان التي أثارها الإعلان الأصلي للحرب ضد الثورة الفرنسية سنة 1793⁽⁵⁾.

ورغم كل التهذئة بشأن أوضاع بنك إنجلترا، إلا أن القرار الذي اتُخذ في مجلس المستشارين في 26 شباط وقانون التقييد الذي تلاه شكلاً صدمة. فلم يكن لهذه الأزمة سابقة في التاريخ حتى تلك اللحظة. فكثيراً ما قامت الحكومات في أوقات الحروب الأخرى بتخفيض قيمة نقدها، ولكن ذلك لم يكن يشمل سوى القطع النقدية. كان الصينيون قد خلقوا جواً من الفوضى بعملاتهم الورقية، ولكن دون أن يمس ذلك القطع النقدية. كانت تلك المرة الأولى التي تنتكر فيها الأسواق لعملة ورقية كانت قابلة للتحويل بحرية إلى قطع نقدية ذهبية أو إلى سبائك ذهبية، وهو حق كان قائماً لمدة تزيد على القرن. وقد تم تأسيس بنك إنجلترا نفسه على أنه أنموذج للقوة المالية والمسؤولية. كانت الأوراق النقدية الصادرة عنه «جيدة كالذهب». وبالفعل، كانت عملة بنك إنجلترا، المزدانة بخاتم المؤسسة والمحفور عليها صورة بريطانيا وهي تجلس فوق كومة من النقود، كانت تلك العملة أكثر قبولاً من تعهدات الحكومة ذاتها.

وفجأة تغير كل ذلك. فمع خلو الأقبية من الذهب، لم تعد العملة الورقية الصادرة عن بنك إنجلترا سوى قطع من الورق. صحيح أن الاستحقاقات من المقترضين قد تكون أكبر من التزامات المصرف، ولكن تلك الاستحقاقات

كانت أبعد ما تكون عن الذهب، وحتى لو سدّد المقترضون ديونهم، فلن يكون لدى المصرف سوى عملة ورقية يدفع بها التزاماته.

ويمكن استنتاج تأثير هذا التفكك المفاجيء من خلال مذكرات مصرفي إسكوتلندي وهو السير ويليام فوربس، الذي يستعيد تلك التجربة في كتاب «مذكرات مؤسسة مصرفية» Memoirs of a Banking House، الصادر سنة 1803. يصف فوربس شعوره في صبيحة الأول من آذار عندما وصلت إلى أدنبرة أول أخبار «تلك الحادثة المثيرة للاهتمام»:

كنت واثقاً من أن البلاد قد دُمّرت فوق ما يمكن إصلاحه، بعد حدوث تلك الظروف الجديدة والمفزعّة في بنك إنجلترا الذي كان يعتبر حصن الأرصدة العامة والخاصة... لم يعد هناك مجال لأية كياسة أو لباقة عندما يكون لزاماً علينا أن نفكر بما يكفل بقاءنا جميعاً في هذا الظرف الطارىء... وفي اللحظة التي انتشر فيها بين الناس خبر القرار بعدم دفع أي نقد، حدثت حالة من الفوضى والهيّاج لا يمكن لمن لم يرها أن يتصورها. لقد ازدحم مكتب المحاسبة حتى الباب بأشخاص كانوا يطالبون بصخب بأن تدفع لهم استحقاقات إيصالات الفائدة ذهباً... كان معظمهم من أبناء الطبقات الغارقة في الجهل... كانوا يزعقون معاً مطالبين بصرف النقود... وجرى تخزين القطع الذهبية والفضية لتختفي فوراً⁽⁶⁾.

ومع ذلك، فإن الأسلوب الذي تعامل به الإنكليز مع تلك القضايا، بعد انقضاء الأزمة، كان استثنائياً بقدر الحزم الذي أبدته السلطات في لحظة حدوث أزمة لم يسبق لأحدهم أن واجهها من قبل. ويمضي فوربس في سرده للأحداث قائلاً: «كانت مفاجأة سارة أن نرى كيف أنه وخلال فترة قصيرة من بدء تعليق الدفع بالنقد، توقف تدافع الناس إلينا، وكيف رضخت البلاد بهدوء... لإجراء

صفقات كل الأعمال بواسطة العملات الورقية التي لم يعد مصدرها يدفعون لقاءها نقداً كما في السابق».

لم يكن هناك أي جدل ضد مبدأ ضرورة استمرار الذهب كأساس مركزي للنظام المالي، و ضد فكرة أن الصرف بالقطع الذهبية سيعود يوماً ما. إن اللغة التي صيغت بها تلك السلسلة الطويلة من القرارات الحكومية التي صدرت لاحقاً، تُظهر تماماً أن معظم الناس كانوا يعتقدون أن كل تلك الإجراءات كانت تدبيراً مؤقتاً وأن الأوضاع الطبيعية لن تلبث أن تستعاد. كانت الغاية برمتها هي الوصول إلى نقطة تعود فيها من جديد إمكانية تحويل النقد الورقي إلى ذهب عند الطلب. استمر الحظر 24 سنة، وهو مدة لم يكن يتوقعها أكثر المراقبين تشاؤماً. لكن الثقة الواسعة الانتشار بأن تلك المأساة لا بد وأن تنتهي نهاية سعيدة كانت تعني أن قبول النقد الورقي الصادر عن بنك إنجلترا لم يعد موضع تساؤل في أي مكان. واستمر النقد الورقي في أداء وظيفته وكأن شيئاً لم يحدث لاحتياطات الذهب. وعندما قال وينستون تشرشل أثناء الحرب العالمية الثانية: «إن إنجلترا تخسر كل المعارك ما عدا المعركة الأخيرة»، فإنه كان بذلك ليعكس روحاً طالما كانت نموذجاً لإحساس الإنكليز بأنفسهم ودولتهم.



لنعد قليلاً إلى الوراء ليتسنى لنا إلقاء نظرة أفضل على تلك الأحداث المثيرة. وقد يفيدنا هنا بعض الإلمام البسيط بالتاريخ ونظرة شاملة نلقيها على آليات النظام النقدي الإنكليزي.

من المهم أن نعرف أن النظام النقدي الإنكليزي - شأنه شأن النظام السياسي الإنكليزي - كان قد تطور عبر التجربة والخطأ، دون أن يلحقه جمود النظم والشروط القانونية الذي يميز نظام الحكومة الفرنسي الذي لم يقم نابليون، ولا من جاء بعده، بعمل أي شيء للتخفيف منه. كان يجري تداول

المال الخاص والعام سوية وكانا يقويان بعضهما بعضاً. كانت أموال الحكومة هي النقد، الذي كان الجنيه الذهبي يشكل معظمه، رغم أن قطع النقد الفضية وقطع أخرى تذكارية من فئات أصغر كان يجري تداولها أيضاً^(*). وقد بدأت أوراق مالية خاصة تحل محل القطع النقدية في الصفقات الكبرى، وذلك قبل أكثر من مائة سنة من أزمة سنة 1797. وكما رأينا سابقاً، كانت الحوالات كثيراً ما يتم تجييرها من مالك لآخر بحيث تتحول إلى نقود ورقية من نوع ما. وإضافة لذلك، كان كثير من الأشخاص الذين يملكون قطعاً نقدية ذهبية يقومون بإيداعها لدى صانع بهدف حمايتها لقاء إيصال بقيمة الذهب، وكان يمكن استخدام الإيصال كوسيلة للدفع لأنه كان قابلاً للمصرف بالذهب لدى الطلب. والواقع أن معدل إنتاج الذهب بصورة إجمالية، خلال القرن بكامله بلغ عشرين طناً فقط في السنة⁽⁷⁾.

والأهم من ذلك أن الصرافة نمت بوتيرة سريعة خلال القرن الثامن عشر، وكان من المألوف أن تدفع المصارف عائدات قروضها إلى زبائنها بشكل كمبيالات وكان يجري تداول تلك الكمبيالات، ذات الفئات المختلفة والدمغة الشفافة لمقاومة التزوير، كنقد. عندما تأسس بنك إنجلترا سنة 1694، وقام بتقديم القرض الأصلي البالغ 2.1 مليون باوند إسترليني إلى الحكومة، دفع المصرف إلى الحكومة جزءاً من العوائد بشكل أوراق نقدية استخدمتها الحكومة لشراء التموينات من أجل حملتها ضد لويس الرابع عشر. وقد جرى تداول تلك الأوراق بين دور الأعمال وبين عامة الناس كنقد، لكن بعض المصارف الأخرى احتفظت بها بشكل احتياطي لتغطية المسحوبات من الودائع.

كان لهذه التركيبة غير المدروسة نتائج بعيدة الأثر. فيما أن حجم الأوراق

(*) في سنة 1816 أصدر البرلمان قراراً بأن القطع الفضية ستعتبر منذ تلك اللحظة قطعاً تذكارية وستقبل فقط حسب قيمتها الإسمية لا حسب محتواها من المعدن.

النقدية حل محل نقد الحكومة في التداول اليومي ، انضمت مبالغ الأموال المتوفرة، التي كانت قيد الاستعمال اليومي، بشكل مباشر إلى حجم الاعتماد الذي كانت تؤمنه منظومة المصارف ذات الملكية الخاصة. ومن حيث الأساس، تجاوز القطاع الخاص القطاع العام بصفته المحرك الرئيسي في عملية خلق المال. ورغم أن معظم المال المستخدم حالياً هو بشكل حسابات جارية أكثر منه عملة ورقية، إلا أن العلاقة الأساسية التي كانت تربط بين الاعتماد المصرفي ومبالغ الأموال المتوفرة في القرن الثامن عشر، لا تزال على حالها. وبحلول نهاية القرن الثامن عشر، كانت حصة متزايدة من المال قد تم حفظها بشكل شيكات وإيداعات تشبه كثيراً ما نعرفه في عصرنا الحالي.

إن التطورات المذكورة لا تعني أن قطع النقد والسبائك الذهبية قد فقدت أهميتها بسبب تراجع تداولها بين أيدي الناس. فقد كان النقد الإنكليزي محدداً بوضوح حسب وزنه ذهباً - 129,4 قمحات من الذهب في الجنيه، وبحسب ذلك على أساس أن أونصة الذهب تساوي 3 باوندات إسترلينية و17 شلناً و10,5 بنسات. ورغم أن الجنيهات كانت في معظمها محفوظة داخل خُزُن الصياغ أو قيد الحراسة الأمنية في أقبية بنك إنجلترا، إلا أن شعور الاطمئنان لوجودها هناك كان على ما يبدو هو ما يجعل النظام ناجحاً. لقد كان من الممكن دائماً صرف الأشكال المختلفة من الأوراق الخاصة - الحوالات وإيصالات الصياغ والنقد الورقي الصادر عن المصارف التجارية في كل أنحاء البلاد - بأوراق نقدية صادرة عن بنك إنجلترا، وكانت هذه بدورها قابلة للصرف بالذهب، أو بالقطع النقدية Specie كما كانت تُدعى في تلك الأيام. وعلى سبيل المثال، قبل تاريخ 26 شباط 1797، كان بإمكان أي شخص يملك 210 باوند إسترليني بشكل نقد ورقي، أن يذهب إلى بنك إنجلترا في أي وقت ويصرفها بمائتي جنيه ذهبي.

لم يكن أحد يبالي بذلك معظم الوقت. ولكن عندما ازدهرت الأعمال

وأخذ سعر الذهب في السوق بالارتفاع، أو عندما أخذ الباوند الإسترليني يخسر قيمته في أسواق القطع الأجنبي، أصبح بإمكان مائتي جنيه ذهبي أن تُصرف بأكثر من 210 باوندات إسترلينية في أسواق المنطقة التجارية في لندن أو أن تعادل أكثر من 210 باوندات إسترلينية في الأسواق المالية الأجنبية. وفي هذه الحالة، يكون من الأرباح تحويل 210 باوندات إسترلينية بالعملة الورقية إلى مائتي جنيه ذهبي، ومن ثم صرف الجنيهات بمبلغ أكبر في الأسواق المالية.

وفي سنة 1783، أي بعد نهاية الثورة الأمريكية، كان بنك إنجلترا قد بذل جهداً حثيثاً لوقف تلك العملية قبل أن يُتاح لها أن تبدأ. كان نشاط الأعمال الخاصة آخذاً بالتوسع بسرعة، كما ارتفعت الأسعار بنسبة عشرة بالمائة تقريباً عما كانت عليه قبل أربع سنوات مضت، وبدأ مخزون بنك إنجلترا من الذهب في التناقص⁽⁸⁾. وفي مواجهة ذلك، أخذ مديرو بنك إنجلترا برفض تقديم قروض إضافية للتجار وسواهم من المقترضين، مما جعلهم يتوجهون وجهة أخرى للاقتراض. وكانت النتيجة ارتفاعاً حاداً في معدلات الفائدة، وتورحمى المضاربات، وتحسن فوري في معدل الصرف بين الإسترليني والعملات الأوروبية، وعودة لتدفق الجنيهات إلى أقبية بنك إنجلترا⁽⁹⁾. وهكذا، فإن الإيمان القوي بالذهب حوّل هذا المعدن اللامع، المُعتبر من قبل الغالبية الشكل المطلق للثروة، إلى أداة قوية للضبط والتوازن (وهو دور فُيِّض للذهب أن يستمر بالقيام به، بشكل أو بآخر، لا في بريطانيا فحسب، خلال السنوات المائة والأربع والسبعين التالية). وبدا، ما كان يعتبره الجميع من الموجودات الآمنة، وكأنه يقوم بقهر المخاطر التي تحيق بالاقتصاد برمته.

إن أزمة سنة 1797 وقانون التقييد، اللذين قطعاً تلك الرابطة بين الأوراق النقدية والذهب، قد قضيا تماماً على منظومة الضوابط غير الرسمية ولكن القوية. ومع اختفاء دور الوزن المقابل من الذهب، أصبحت الفعاليات

الاقتصادية تجري كلياً بالعملية الورقية^(*). وهكذا، فإن ابتكار هيين تسونغ غير المقصود، الذي كان قد تسبب بإحداث كوارث قبل مدة قصيرة، وذلك لدى تمويل كل من الثورتين الأمريكية والفرنسية، بسبب الكونتنتنالتز [نقد ورقي صدر أثناء الثورة الأمريكية] والأسيجنات [نقد ورقي أصدرته حكومة الثورة الفرنسية]، أصبح الآن على وشك الظهور للمرة الأولى على الشواطئ المحافضة لبريطانيا العظمى. وقد قال اللورد لانسداون، وهو يمعن التفكير في تبعات قانون التقييد: «إن حمى في لندن هي حمى بقدر ما هي كذلك في باريس أو أمستردام، قد يكون السقوط بطيئاً ربما، وتدرجياً لبعض الوقت، لكنه سيكون مؤكداً»⁽¹⁰⁾.

بلغ الإصدار الأصلي من الأسيجنات في كانون الثاني سنة 1790 ثمانمائة مليون جنيه فرنسي Livres، وبتاريخ 23 تشرين الأول سنة 1795 كان هناك ما يربو على عشرين بليون جنيه قيد التداول. وقد مهّدت أعمال الشغب، التي أعقبت ذلك في باريس، لارتقاء نابليون إلى السلطة كما أجبرت الحكومة على التخلي عن الأسيجنات العديمة القيمة والاستعاضة عنها بنظام ذي أساس معدني قائم على الذهب والفضة.

من أين جاء الذهب الفرنسي؟.. كان في معظمه رأس المال الذي عاد بعد أن كان قد هُرب من البلاد أثناء نظام الأسيجنات. وفي الواقع، فإن الأحداث في فرنسا كانت السبب الرئيسي في أن احتياطات الذهب في بنك

(*) إن التحوّلات في السعر النسبي للذهب والفضة قد تكون أدت إلى وضع معيار للفضة في بريطانيا، لكن الارتباط بالذهب كان قوياً لدرجة أنه تم إيقاف سك النقد الفضي عام 1798، ولم تعد الفضة على الإطلاق تصلح لأن تعرض بشكل قانوني لوفاء الالتزامات ما عدا في حال المدفوعات التي لا تتجاوز قيمتها 25 باونداً إسترلينياً (انظر جيفون، 1875، ص 69).

إنجلترا كانت على تلك الدرجة من الانخفاض لدى حدوث مغامرة فيشغارد: فالذهب الذي كان الفرنسيون المذعورون قد نقلوه إلى إنكلترا في وقت سابق، بدأ بالعودة إلى فرنسا، مما أنقص احتياطي الذهب في بنك إنجلترا من 6 مليون باوند إسترليني في بداية سنة 1795 إلى 2 مليون باوند إسترليني في بداية سنة 1797. ودون أن يقصد ذلك، وضع نابليون الأساس لحالة الذعر التي أعقبت معركة فيشغارد⁽¹¹⁾.

وبالإضافة لذلك، سار نابليون على هدى من سبقه من الفاتحين العظام في الماضي، فسرعان ما بدأ دون هوادة بتكديس الكنوز المالية (فضلاً عن أشياء أخرى) التي كسبها من الأمم المقهورة. وفي مذكرة وجهها إلى المديرية التنفيذية في الأول من حزيران سنة 1796، أبلغ زملاءه: «إن مليونين ذهباً في طريقها إلينا [من إيطاليا]. ستبدأ رحلتها غداً مع مائة جواد لجر العربات، وهي أجمل جواد يمكن أن يجدها المرء في لومباردي. وستحل محل الجياد التي تجر عرباتنا»⁽¹²⁾.

وقد حافظ نابليون على ثبات موقفه كرجل «العملة المعدنية» طوال فترة حكمه. ولم يكن لديه خيار. فقد كان يكفيه أن يذكر، ولو همساً، إمكانية إصدار عملة ورقية غير قابلة للتحويل إلى ذهب، حتى يؤدي كابوس تجربة الاسيجنات إلى إثارة حركة فورية لتهريب كل ذهب فرنسا إلى مواطن أكثر أماناً في الخارج، وهكذا، مكنته مهاراته الحاذقة في الإدارة المالية من النجاح حيث أخفق كل القادة الآخرين. وقد تكون تلك هي الحرب الرئيسية الوحيدة في التاريخ التي جرت دون إجراء تخفيض للعملة بشكل أو بآخر⁽¹³⁾.



لقد أصاب اللورد لانسدون: كان السقوط بطيئاً وتدرجياً، لكن التضخم وطّد أركانه في بريطانيا في نهاية الأمر. كانت الأسعار في سنة 1802 أرخص

مما كانت عليه سنة 1800، لكنها ارتفعت بمعدل 30 بالمائة في الفترة ما بين 1802 - 1807، كما ارتفعت بمقدار 15 بالمائة أخرى خلال السنوات الثلاث التالية. وعندما استسلم نابليون في واترلو سنة 1815، كانت الأسعار قد تضاعفت عما كانت عليه سنة 1797⁽¹⁴⁾.

ارتبط التضخم بزيادة كبيرة في الأموال والديون. فقد ارتفعت القروض التي يقدمها بنك إنجلترا إلى دور الأعمال - وهي ما كان يدعى بالكمبيالات التجارية الخاضعة للحسم - إلى أكثر من أربعة أضعافها في الفترة ما بين 1797 - 1810، نظراً لكونها قد تحررت من ربة الذهب. ولم يحدث أن قام بنك إنجلترا بمد الأسواق المالية بهذا الفيض المتزايد من القروض إلا خلال الظروف الاستثنائية للحربين العالميتين الأولى والثانية في القرن العشرين. وبالطبع لم يكن محض صدفة أن إصدار بنك إنجلترا من النقد الورقي ازداد من 10 ملايين باوند إسترليني تقريباً إلى 25 مليون باوند إسترليني خلال نفس الفترة، وقد حصل نصف تلك الزيادة اعتباراً من سنة 1807 فحسب، في حين أن الودائع في المصرف كانت تزداد بنفس النسبة. كانت موجودات بنك إنجلترا من القطع النقدية والسبائك تتقلب حسب تقلب أحوال الحرب، لكنها لم تبلغ في أية لحظة حداً يساوي 50 بالمائة من عملات المصرف الورقية المتداولة، وفي سنة 1794، وقبل أن تبدأ كل تلك المشاكل، كان احتياطي الذهب يساوي 70 بالمائة من النقد الورقي المتداول⁽¹⁵⁾.

واعتباراً من سنة 1808، بدأ سعر الذهب بالارتفاع بسرعة. وبحلول سنة 1809 كانت قيمة الذهب الموجود في الجنيه تصل إلى 4 باوندات إسترلينية و10 شلنات للأونصة في السوق، وهو سعر أعلى بكثير من سعر 3 باوندات إسترلينية و17 شلناً و5، و10،5 بنساً أي السعر الذي حدد قيمة الذهب عندما كان إسحاق نيوتن لا يزال يمعن التفكير في الموضوع سنة 1717. كان الإسترليني أيضاً يفقد قيمته بالنسبة لعملات الأمم الأخرى - وبنهاية سنة 1809، كان يجري صرف الباوند

في هامبورغ وأمستردام وباريس بسعر يقل عن قيمته الإسمية الرسمية بنسب تتراوح ما بين 16 بالمائة وحتى أكثر من 20 بالمائة⁽¹⁶⁾. وكانت النتيجة هبوطاً بلغ 50 بالمائة في موجودات بنك إنجلترا من العملات الذهبية والسبائك في الفترة ما بين شباط 1808 - آب 1809، رغم أن تلك الموجودات قد تم تعويضها منذ وصولها إلى الحد الأدنى لدى سن قانون التقييد للمصرف سنة 1797. وبدا احتمال أن تعود إمكانية صرف العملات الورقية إلى ذهب وكأنه يبتعد أكثر فأكثر، وهذا ما أثار تائرة المجموعات المالية⁽¹⁷⁾.

وفي 29 آب، قام سمسار بورصة يبلغ الثامنة والثلاثين من العمر، بتقديم الرسالة الأولى من رسائل ثلاث تتعلق بهذا الشأن إلى جريدة مورننغ كرونيكل وذلك بصفته ناطقاً باسم تلك المجموعات، وشكا في تلك الرسالة من أن الجمهور «لا يبدو متأثراً بما فيه الكفاية بأهمية الموضوع، ولا بالنتائج الكارثية التي قد تترتب على مزيد من التخفيض لقيمة العملة الورقية»⁽¹⁸⁾. كان اسم ذلك السمسار دافيد ريكاردو، وكان أول مرة يظهر فيها اسمه في الصحف. وفيما بعد، ظهرت الرسائل وبعض التعليقات الإضافية في كراس بعنوان «السعر المرتفع للسيكة».

ولد ريكاردو سنة 1772، عندما كان آدم سميث في الخمسين من عمره، وكان توماس مالتوس، صديق ريكاردو المحبوب وخصمه الثقافي اللدود، في السادسة من عمره، قابل ريكاردو مالتوس أول مرة سنة 1809 في نفس الوقت الذي كان فيه يبعث برسائله إلى جريدة مورننغ كرونيكل Morning Chronicle⁽¹⁹⁾. كان والد ريكاردو يهودياً ويعمل تاجراً ومصرفياً وسمسار بورصة - أي وسيطاً كما يسميه الإنكليز - وقد وظف ابنه عندما كان الصبي في الرابعة عشرة من العمر. وقد ازدهرت الشركة، رغم أنه كان يتعين عليها أن تقصر نشاطها التجاري على قسم محدد من دار البورصة الملكية يدعى مسار اليهود Jews walk. ظل ريكاردو مع أبيه في العمل لمدة سبع سنوات، إلى أن

وقع في غرام فتاة من طائفة الكويكرز . وفي الحادية والعشرين من عمره انفصل عن عائلته ، وتزوج الأنسة ويلكنسون واعتنق مذهب الكويكرز ، ثم بدأ العمل وحده في البورصة ، وعاش حياة أسعد من حياة الكثيرين حتى توفي فجأة وهو في الحادية والخمسين .

حقق ريكاردو نجاحاً كبيراً كوسيط للأسهم والسندات ، وذلك قبل سنوات من مجرد تفكيره بأنه سيصبح أحد أشهر المنظرين الاقتصاديين على الإطلاق لدى صدور مؤلفه «مبادئ الاقتصاد السياسي وفرض الضرائب» The Principles of Political Economy and Taxation سنة 1817 . وقد علّق أخوه ذات مرة قائلاً : «أعتقد أنه لم يكن هناك من شيء فعله السيد ريكاردو ليثبت إمكاناته الاستثنائية أكثر من عمله في عالم الأعمال . إن معرفته التامة بتعقيدات ذلك العالم . . . وقدرته على اجتياز تلك التعقيدات دون مجهود يُذكر ، والصفقات الكبرى التي كان معنياً بها - إضافة لرباطة جأشه وصواب أحكامه - كل ذلك قد مكّنه من تجاوز معاصريه في دار البورصة مخلفاً إياهم وراء ظهره»⁽²⁰⁾ .

وعندما تصاعدت ديون الحكومة الإنكليزية إلى مستويات أعلى أثناء الحرب ضد نابليون ، أصبح ريكاردو أحد ضامني السندات الرئيسيين للأوراق المالية الحكومية في كل مرة كان يجري إصدارها للعامّة . وكان ريكاردو ، شأن مصرفيي الاستثمارات المعاصرين الذين يودون أن يُفيدوا أصدقاءهم ، يخصّص أحياناً جزءاً من هذه الصفقات لصديقه الحميم مالتوس ، الكاهن والأكاديمي ذو الموارد المتواضعة الذي كانت شهرته كإقتصادي ستنافس مع الأيام شهرة ريكاردو . وفي سنة 1815 - عندما كانت معركة واترلو على الأبواب - لم يعد باستطاعة مالتوس الصمود أمام القلق الذي كان ينتابه بشأن ما يمكن أن يحدث لمدخراته في حال خسر ويلنغتون المعركة . وتوسل إلى ريكاردو من أجل «انتهاز أقرب فرصة لتحقيق شيء ولو قليل من الربح على الحصة التي تفضلت ووعدتني بها»⁽²¹⁾ . استجاب ريكاردو ولكنه تمسك بموقفه الخاص الأكثر أهمية . بالنسبة لمالتوس ، كانت هزيمة نابليون في واترلو نبأ ساراً وسيئاً في

الوقت نفسه : كانت نبأ ساراً لأنها كانت كذلك بالنسبة لجميع الإنكليز ، لكنها كانت نبأ سيئاً نظراً للفرصة الكبيرة التي ضاعت . أما بالنسبة لريكاردو فقد كانت نبأ مذهلاً مائة بالمائة . وبعد سنتين أصدر كتابه البالغ الأهمية «مبادئ الاقتصاد السياسي وفرض الضرائب» . وقد صمدت صداقته الوثيقة مع مالتوس دون أن يمسه سوء . وبعد وفاة ريكاردو صرح مالتوس : «لم أحب في حياتي شخصاً خارج أفراد عائلتي بهذا القدر»⁽²²⁾ .

إن رسائل ريكاردو إلى صحيفة مورنغ كرونيكل حول الاحتياط الذهبي البريطاني الآخذ في التناقص وانخفاض سعر الباوند في أسواق القطع الأجنبي جذبت الكثير من الاهتمام . وبعد ستة أشهر من نشر رسائل ريكاردو ، وبعد نقاش مطول في البرلمان والصحافة ، قام عضو مغمور في البرلمان اسمه فرانسيس هورنر بتقديم اقتراح بتشكيل لجنة برلمانية لدراسة الموضوع برمته بشكل تفصيلي والاستماع إلى الشهود الخبراء في هذا المجال ولإعداد تقرير وتوصيات لرفعها إلى مجلس العموم لدى الانتهاء من المهمة . وبعد ثمانية عشر يوماً ، أعلن المجلس عن تعيين «اللجنة المنتقاة» لتقصي أسباب السعر المرتفع للسبيكة الذهبية ، ولبحث أوضاع وسيلة التداول والمبادلات بين بريطانيا العظمى والجهات الأجنبية»⁽²³⁾ .

بلغ عدد أعضاء ما أصبح يُعرف بلجنة السبائك 22 عضواً ، معظمهم خبراء تم اختيارهم من عالم المال ، وكان بعضهم من الموظفين الحكوميين كصراف الرواتب الرئيسي في الجيش . استمرت جلسات الاستماع للأقوال مدة 31 يوماً ، بين الثاني والعشرين من شهر شباط والخامس والعشرين من شهر أيار لسنة 1810 ، استمعت اللجنة فيها إلى أقوال 29 شاهداً من رجال الأعمال والمال والحكومة ومن الوسط الأكاديمي . كان تقرير اللجنة يُعرّف بهويات جميع الشهود ، ما عدا في الصفحة 19 ، حيث أشار التقرير إلى «تاجر أوروبي بارز» ، كان ، حسب ما جاء بعد ذلك في الصفحة 25 ، «على معرفة وثيقة بالتجارة بين

هذه البلاد والقارة الأوروبية». وقد اكتفت شهادة ريكاردو بالإشارة إلى ذلك الرجل باسم «السيد —». استنتج إدوارد كانان، الذي كتب تعليقاً قيماً حول الموضوع برمته سنة 1919، «يمكن أن نحدهس بوضوح أن ذلك السيد المجهول المتواضع لم يكن سوى ن. م. روتشيلد العظيم»⁽²⁴⁾.

لم يذكر التقرير قط أسماء الأعضاء الذين طرحوا الأسئلة على الشهود، وذلك على أساس أن الأسئلة قد وجهت من قبل اللجنة «كمجموعة واحدة»⁽²⁵⁾. كان أكثر الأعضاء فاعلية والواضعون الرئيسيون لتقرير اللجنة النهائي هم فرانسيس هورنر وهنري ثورنتون وويليام هاسكيسون. كان هورنر، وهو محام، أحد مؤسسي صحيفة إدنبرة ريفيو، وقد كتب فيها عدة مقالات حول الصرافة. وكان هورنر، شأن آدم سميث قبله، قد ولد وتلقى علومه في أدنبرة لكنه أمضى سنتين في إنكلترا «ليتخلص من مساوىء اللهجة الريفية»⁽²⁶⁾. أما ثورنتون، وكان مصرفياً، فقد سبق له أن ألف كتاباً بشأن نظرية الصرافة تضمن تحذيرات متشائمة من إساءة استخدام الاعتمادات الورقية. وكان قد سبق لها سكيسون أن ارتبط ببعض قادة فرنسا الثورة وأعرب علناً عن امتعاضه من خطتهم بإصدار الأسيجنات. وقد أصبح فيما بعد رئيساً لمجلس التجارة (وهو يعادل منصب وزير التجارة في الولايات المتحدة) لكنه، وكما وصفه الاقتصادي غلين ديفيز: «عانى من امتياز نهائي محير بأن قُتل تحت عجلات قطار أثناء الاحتفال بافتتاح خط السكة الحديدية بين ليقربول ومانشستر سنة 1830»⁽²⁷⁾.



وفي حزيران، وبينما كان التقرير لا يزال قيد الطباعة، كتب هورنر إلى أحد أصدقائه ما يلي:

إن التقرير في الواقع، قد صيغ بأسلوب أخرق وشديد الإسهاب، ولم يأت على أي شيء سوى نفس المبادئ، البالية المتعلقة بالموضوع الذي

بعالجه، وهو يذكرها بطريقة أسوأ مما كانت تبدو عليه سابقاً... إلا أن التقرير يشتمل على ميزة واحدة عظيمة، وهي أنه يتحدث بعبارات صريحة وثاقبة عن المبدأ الصحيح وعن وجود شر مستطير قد ينشأ عن إغفال هذا المبدأ... ونحن (كما أعتقد) سنقوم بمرور الوقت باستعادة النظام القديم وهو النظام المأمون الوحيد⁽²⁸⁾.

ورغم عدم رضى هورنر عن القيمة الأدبية للتقرير، إلا أنه لاقى رواجاً كبيراً في ذلك الوقت، فقد نفذ من الأسواق بعد ثلاثة أشهر من ظهوره في شهر آب. وبالنسبة لشخص يقرأ هذا التقرير بعد مائتي سنة تقريباً من صدوره، فهو يعتبر وثيقة استثنائية. إن رسالة هورنر تشير إلى أنه لم يكن هناك شيء تافه القيمة في الجهد المبذول: فالنتائج والتوصيات كانت بحق صريحة وثاقبة. قد يختلف القارئ مع الموقف المتصلب لكاتب التقرير لكنه يبقى مع ذلك مأخوذاً بمدى الدراية العميقة التي تتبدى في التحليل الاقتصادي. والتقرير في أفضل حالاته يعكس بدقة أهم الأفكار الاقتصادية التي طورها دافيد هيوم وآدم سميث حتى في حين تنبؤهما بمفاهيم لم تكن لتظهر في كتب النظريات إلا بعد سنوات في المستقبل، وبخاصة ما يتعلّق منها بالنظرية والتطبيق في نظام معيار الذهب الذي تطور خلال القرن التاسع عشر. والواقع أن الوضوح والشمول في تقديم النظرية المالية يمثّان أفضل ما قدّمه ميلتون فريدمان. ولا يمكن تخيل إمكانية إعداد وثيقة ذات نوعية مشابهة من قبل الأعضاء الحاليين في البرلمان أو الكونغرس في الولايات المتحدة.

إن القضايا التي واجهتها لجنة السبائك كانت من حيث الجوهر نفس المجادلات التي جرت بين لوندز ولوك في الفترة التي سبقت التحول الكبير في سك النقد سنة 1695. ويستند التقرير إلى افتراض طموح لم يكن مطروحاً للبحث في أية لحظة - وهو أن الذهب يُشكّل المُقتنى الأسمى. وقد أشار واضعو التقرير في مستهل حديثهم إلى «الوضع السليم والطبيعي للعملة

البريطانية التي كانت الذهب يشكل أساسها»⁽²⁹⁾. وبعد بضع صفحات، كرروا ما كان ريكاردو قد أكده في رسالته الثانية إلى صحيفة مورنغ كرونكل من أن «العملات الذهبية قد أصبحت حالياً، من حيث ممارسات العامة ورأيها، هي المقياس الرئيسي للممتلكات»⁽³⁰⁾. ويؤكد التقرير، «في هذه البلاد، يعتبر الذهب ذاته هو مقياس كل قيمة قابلة للتحويل، وهو المعيار الذي تُقوّم به كل أسعار النقد»⁽³¹⁾. ويخلص التقرير للقول، «إن الذهب بشكل سبائك هو المعيار الذي شاءت الهيئة التشريعية أن تطابق معه العملة النقدية وأن تماثله إلى أقصى حد ممكن... ويرغب العامة بشدة أن تجري مطابقة وسيلة التداول لدينا، بأسرع ما تسمح به الظروف، مع معيارها الحقيقي والقانوني، ألا وهو السبيكة الذهبية»⁽³²⁾.

والذهب ليس فقط معيار العملة المحلية: «إن السبيكة هي المنظم الحقيقي لكل من قيمة العملة المحلية ومعدل الصرف بالقطع الأجنبي»⁽³³⁾. وهذه العبارة هي لب «المبدأ الصحيح» الذي تشير إليه رسالة هورنر و«الشر المستطير الناشئ عن إهمال هذا المبدأ» هو تضخم الأسعار الذي كان يؤدي إلى التآكل الكبير في القوة الشرائية للنقد.

وبالنسبة للجنة، التي كانت تستنير بهدي التحليل الوارد في رسائل ريكاردو إلى صحيفة المورنغ كرونكل، كانت المشكلة برمتها واضحة وكان الحل بسيطاً. فقد نشأت المشكلة لأن «وجود كمية زائدة من وسيلة التداول، في بلد اعتمد عملة غير قابلة للتصدير إلى بلاد أخرى أو غير قابلة للتحويل لدى الطلب إلى نقد يمكن تصديره، سيؤدي إلى ارتفاع سنة في جميع الأسعار وإلى ارتفاع في سعر الذهب في السوق وهبوط في معدلات المبادلات بالقطع الأجنبي»⁽³⁴⁾. لقد نشأ «الشر المستطير» عن ما كان هورنر قد وصفه «باغفال ذلك المبدأ». لذا، فقد كان استرجاع إمكانية تحويل العملة إلى ذهب بأسرع وقت ممكن هو الحل.

وفي هذه الأثناء، اتخذت اللجنة موقفاً مفاده أن على مديري بنك إنجلترا أن يتصرفوا كما لو أن الذهب لا يزال يقوم بدور المنظم الحقيقي رغم الحظر المفروض على إمكانية التحويل الحر للعملة الورقية إلى ذهب. أي أن المصرف يجب أن يتجاهل حقيقة نظام العملة الورقية الخالصة الذي فرض على الأمة قسراً وأن يستجيب، بدلاً عن ذلك، للإشارات التي لا تحتمل اللبس والتي خلقتها الزيادات في سعر الذهب وضعف الباوند في أسواق القطع الأجنبي. ولدى ظهور مثل هذه الإشارات، على المصرف أن يحد من أنشطته الخاصة بالقروض وبالتالي يكبح النمو في مبالغ الأموال المتوفرة، وهو عين ما كان قد فعله في ظروف مماثلة في سنوات 1783 و1793 و1797. أي كما يقال بلغة المال المعاصرة على المصرف أن يدير شؤونه بموجب ضوابط المعيار الفعلي للذهب. وقد صادق ريكاردو بقوة على هذا الرأي في كراسه الصادر سنة 1816 حول السعر المرتفع للسيكة. وأكد أن لو «[كان المديرون] قد تمسكوا سابقاً بالمبدأ الذي أقروا بأنه كان ينظم شؤونهم عندما اضطروا للدفع نقداً... لما كنا قد تعرضنا لكل تلك الشرور التي تجلت في عملة ذات قيمة منخفضة ومتغيرة باستمرار»⁽³⁵⁾.

ويدحض التقرير بغضب الأدلة التي جاء بها الكثير من الشهود والتي ترى أن الزيادة في سعر الذهب كانت مجرد نتيجة لندرة الذهب أو لزيادة الطلب عليه. ويتساءل التقرير، لو أن الأمر كان كذلك، فلم بقي سعر الذهب مستقراً في فرنسا وبقية دول القارة الأوروبية؟.. لم تكن هناك ندرة في الذهب: «لا جدال بأن الجنيهات قد اختلفت من التداول، لكن ذلك لا يثبت حدوث ندرة في السبائك إلا بقدر ما يثبت ارتفاع السعر حدوث تلك الندرة». لا وألف لا. ويورد واضعو التقرير شهادة أحد المتعاملين الذي أقر بأنه «لم يجد صعوبة في الحصول على أية كمية كان يريدتها [من الذهب] في حال كان مستعداً لدفع سعرها»⁽³⁶⁾. لقد ارتفع سعر الذهب بسبب «الكميات الزائدة من وسيلة

التداول». إن سعر الذهب المرتفع كان في الواقع برهاناً على أن كمية النقد المتوفرة كانت «زائدة». وقد وافق ذلك «التاجر الأوروبي البارز» الذي لا وجود لسلطة فوق سلطته، على أن تدّني قيمة صرف الباوند بالعملات الأجنبية لم يكن لتحديث لو أن النقد الورقي كان قابلاً للتحويل إلى جنيهات، وقد صرح قائلاً: «أنا أقوم كل شيء بالسيبكية». ومضى يُعلم اللجنة أن المشكلة برمتها قد حدثت ببساطة لأن بنك إنجلترا «لم يكن يسمح للسيبكية بأداء الوظائف التي يبدو وكأن الطبيعة قد أعدتها لها»⁽³⁷⁾.

ثم شرعت اللجنة بمقابلة مديري المصرف لتحديد ما إذا كانوا «يحملون نفس الرأي ويستمدون منه قاعدة عملية لضبط التداول لديهم»⁽³⁸⁾. وكان جواب المدراء الصريح بأنهم لم يكونوا يحملون رأياً كهذا. وبقي الجدل محتدماً بين الطرفين، لكن السيد ويمور، الحاكم السابق للمصرف، أوضح في بيانه بجلاء موقف المصرف بكل براعة وإيجاز، فقد أبلغ اللجنة إن الحالة الراهنة غير المواتية للقطع [الأجنبي] ليس لها أي تأثير على كمية إصدارات [المصرف] نظراً لأن المصرف قد تصرف تماماً كما كان يتصرف من قبل... وأن كمية نقدنا الورقي المتداول لا علاقة لها على الإطلاق بوضع القطع»⁽³⁹⁾. وقد وافق حاكم المصرف في ذلك الوقت، السيد بيز، قائلاً: «لا أستطيع أن أفهم أن كمية الأوراق النقدية التي أصدرها المصرف يمكن لها أن تؤثر على سعر السبكية، أو على أوضاع القطع... ولا أظن أبداً أن من الضروري الإشارة إلى سعر الذهب أو وضع القطع في الأيام التي نُقدم فيها السلف»⁽⁴⁰⁾.

رفض المديرون بعناد التخلي عن موقفهم إلى الحد الذي جعل إفاداتهم تبدو وكأنها توشي بأنهم لم يتمكنوا من إدراك ما كان يرمي إليه أعضاء اللجنة. وقد وصفهم ريكاردو، في رسالة بعث بها إلى مالتوس بعد عدة سنوات، «حقاً إنهم مجموعة من الجهلة»⁽⁴¹⁾. وبعد خمس وستين سنة، ولدى استرجاع تلك الأحداث، أبدى ستانلي جيفونز، رجل الاقتصاد الكبير في العصر الفيكتوري،

من نفاذ الصبر تجاه معارضي حجج اللجنة ما كان قد أبداه ريكاردو تجاههم . فقد أثاره رفضهم لفهم موضوع الخلاف لدرجة حملته على القول «إن تحامل الرجال فيما يتعلق بموضوع العملة لا يمكن تفسيره لدرجة أنه لا يبدو معها من الصواب ترك أي أمر لتقرره إدارة تتصرف حسب اقتضاء الأحوال»⁽⁴²⁾ .

ورغم كل ذلك، كان المدراء فيما يتعلق بهم، يعتقدون بأنهم كانوا فقط يقومون بما كُلِّفوا بالقيام به - تأمين متطلبات المقترضين الجديرين بالثقة . ولا يمكن لأحد أن يتهمهم بفرض تداول النقد الورقي للمصرف . وكما أوضح السيد وايتومور للجنة: «لن يبقى في التداول ورقة نقدية واحدة زيادة عما تتطلبه عامة الناس... إن النقد الورقي الصادر عن البنك سيرتد إلينا في حال كان هناك زيادة أكثر من اللازم يجري تداولها، إذ أن ما من أحد يرغب في دفع فائدة على ورقة نقدية مصرفية لا يود الاستفادة منها»⁽⁴³⁾ . وصرَّح مدير آخر، وهو السيد هارمان، أن بنك إنجلترا، إذ يتصرف بتلك الصورة فإنه «حتماً لن يضل الطريق»⁽⁴⁴⁾ .

وبعد أن يرفض تقرير اللجنة قبول أي من تلك الحجج، يعود فيعرب عن نوع من مراجعة الفكر بشأن المصرف . فبرغم «الأخطاء العملية الكبيرة»، يمضي التقرير ليُقرَّ بأن المدراء قد أبدوا بالفعل «قدراً من الصبر» وأن على المصرف المضي في السعي لاكتساب ثقة العامة «بالاستقامة التي تُدار بها الأمور فيه وبالاستقرار الذي لا يهتز وبالأرصدة الوفيرة في تلك المنشأة العظيمة»⁽⁴⁵⁾ . إن أصل المشكلة يكمن في فشل مدراء المصرف في التمييز بين ما يبدو أنه قرض مشروع لتاجر يستحقه، وبين التأثير الذي تتركه الزيادة الناتجة عن ذلك في النقد المتوفر، على الاقتصاد ككل . ولكن الإنسان لا يمكن أن يلوم المدراء، لأن قانون التقييد نفسه قد فرض عليهم قدراً زائداً من المسؤولية التي تشابكت فيما بعد بشكل تعارضٍ هائل للمصلحة بين الأهداف الخاصة والاحتياجات العامة .

ويوصلنا هذا الأسلوب في مناقشة الأمور إلى أهم استنتاجات اللجنة. وهنا تستحق كلمات أعضاء اللجنة أن تورَد بشيء من الإطالة. فبعد أن يردد التقرير المبادئ المتعلقة بدور الذهب، التي كان قد وضعها أصلاً ديفيد هيوم وآدم سميث، يمضي ليورد أول تبرير، وقد يكون أصدق تبرير، لإرساء معيار الذهب على أنه النظام الأمثل لإدارة الموارد المالية في اقتصاد ما. إن الزخم الكلي للبيان هو في إبراز التباين الحاد مع ما يمكن أن يحدث في حال أصبح المال غير قابل للتحويل إلى عملة معدنية وفي حال تُركت قرارات كهذه للأحكام البشرية العادية.

وبعد أن أشارت اللجنة إلى قوة التحكم بالاقتصاد التي انتقلت إلى أيدي المدراء نتيجة تعليق المدفوعات النقدية، تابعت الإعراب عن موافقتها:

وبرأي اللجنة، فإن ذلك يعتبر عهداً بالثقة لا يعقل أن نتوقع من مدراء بنك إنجلترا أن يتخلوا عنه. إن المعرفة الأكثر تفصيلاً بالتجارة في البلاد، مقرونة بالعلم العميق المتعلق بجميع مبادئ المال والتداول، لن يُمكننا أي رجل، أو أي مجموعة من الرجال، من ضبط التناسق الصحيح بين وسيلة التداول في البلاد وبين احتياجات التجارة، ومن الحفاظ على ضبط هذا التناسق بشكل دائم.

عندما تكون العملة مؤلفة كلياً من المعدنين الثمينين، أو من ورق قابل للتحويل إلى المعدنين الثمينين لدى الرغبة بذلك، فإن العملية الطبيعية لمسار التجارة تقوم، عن طريق إنشاء أسواق قَطْعٍ للتبادل بين مختلف بلدان العالم، بضبط نسبة وسيلة التداول في كل بلد وذلك حسب الظروف الفعلية الخاصة بتلك البلد. . . وفي حال التخلي عن النظام الطبيعي للعملة والتداول، والاستعاضة عنه بإصدار نقد ورقي حسب تقديرات المعنيين لما هو مناسب، فإن من العقم التفكير بإمكانية وضع أية قواعد تحكم ممارسة حرية التقدير هذه بشكل دقيق⁽⁴⁶⁾.

وقد أكد ريكاردو، عندما كتب حول الموضوع بعد سنة، تفوق القرارات التي تضعها الأسواق على تلك التي يضعها المصرفيون الذين يحملون مسؤولية تنظيم العملات، فقد قال: «إن تصدير القطع النقدية يمكن أن يعهد به بأمان لتقديرات الأفراد»⁽⁴⁷⁾.

وباختصار، إن الأسواق هي خير من يعرف، والإشارات التي تطلقها هذه الأسواق هي من يجب أن يحدد السياسة. إن منطق اللجنة يقودها إلى توصية واضحة غير مشروطة: «يجب أن يعود نظام وسيلة التداول في البلاد، بسرعة تناسب مع الحذر الواجب والحكيم، إلى المبدأ الأصلي بأن تكون المدفوعات النقدية تابعة لخيار حامل الأوراق الصادرة عن بنك إنجلترا. لأنه لا شيء آخر سيكون من شأنه تأمين علاج كاف للحاضر أو ضمانة للمستقبل»⁽⁴⁸⁾. إن صدى هذه الكلمات ستردد باستمرار خلال المناقشات المستقبلية التي لن تنتهي بشأن النقود.



لم تنتهياً الفرصة لمجلس العموم لمناقشة ما توصلت إليه لجنة السبائك حتى ربيع سنة 1811. وفي هذه الأثناء ظهر العديد من الكراسيات التي تتحدث عن الموضوع، وكانت هذه الكراسيات تشرح للعامّة دقائق المواضيع المطروحة. وكان ذلك أيضاً هو الوقت الذي ظهر فيه مؤلّف ريكاردو «السعر المرتفع للسبيكة وانخفاض قيمة الأوراق النقدية». وقد أصبح الموضوع مثيراً لدرجة أن إحدى الصحف قامت برشوة كاتب في بنك إنجلترا كي يسرق نسخة سرية لنشرة تضم أسماء المقترضين من المصرف، لتقوم بنشرها في اليوم التالي على صفحاتها.

وفي 6 أيار سنة 1811، أي في الوقت الذي كان فيه إصدار النقد الورقي قد ازداد بمقدار 2 مليون باوند إسترليني إضافية كما تابع سعر الذهب صعوده،

قام فرانسيس هورنز أخيراً بتحويل كلماته إلى أفعال بأن قدم إلى مجلس العموم ستة عشر قراراً ترمي إلى تطبيق الاقتراحات المتضمنة في تقرير لجنة السبائك . بدأ هورتن بتتبع توالي الأحداث خلال الأزمة التي أدت إلى تشكيل اللجنة، ثم قام بوضع تحديد قانوني دقيق للباوند الإسترليني حسب وزنه ذهباً، وأعلن بعد ذلك أن الأوراق النقدية الصادرة عن بنك إنجلترا هي بمثابة وعود بالدفع بتلك العملة .

انتهت قراراته بتوصيتين محددتين . كانت التوصية الأولى هي أنه ما دام تعليق إمكانية التحويل مستمراً «فمن واجب مديري بنك إنجلترا الالتفات إلى وضع أسواق القطع الأجنبي وإلى سعر السبيكة و ذلك بهدف تنظيم مقادير إصداراتهم»⁽⁴⁹⁾ . أما الاقتراح الثاني فيدعو إلى العودة بالسرعة الممكنة إلى إمكانية التحويل وذلك بتغيير نهاية مدة تعليق المدفوعات النقدية من «ستة أشهر بعد إقرار معاهدة سلام محددة» ، كما هو منصوص أصلاً في قانون التقييد، إلى «ستين اعتباراً من الوقت الحالي»⁽⁵⁰⁾ .

وفي ذلك الوقت، أضاف هنري ثورنتون تحليلاً موسعاً لحالات التضخم السريعة التقلب في كل من السويد وفرنسا وروسيا وأمريكا . ومضى يشرح أنه كلما طال أمد تخفيض قيمة الباوند الورقي، كلما أصبح من الصعب إعادة إرساء المعيار القديم . كانت تلك نقطة ذات أهمية كبرى، تشبه من حيث جوهرها الجدل الذي كان قائماً بين لوك ولوندر سنة 1717 . وصرح ثورنتون قائلاً: «في حال قُدِّر للتضخم، الذي سببه الباوند الورقي، أن يستمر لمدة ثماني سنوات أو عشر أو خمس عشرة أو عشرين سنة، فقد يكون من الظلم استعادة القيمة القديمة لوسيلة التداول وذلك لأن الصفقات تكون قد تمت قي ظل تَوَقُّع استمرار التخفيض القائم»⁽⁵¹⁾ .

أي أنه في حال أدى ارتفاع سعر الذهب إلى تخفيض كبير لكمية الذهب التي يستطيع الباوند شراءها، فإن جميع المدينين سيلحق بهم ضرر كبير في

حال أرغموا على دفع مكافئ كمية الذهب التي كان بإمكان الباوند أن يشتريها عندما وقَّعوا عقودهم في الأصل. إن هواجس كهذه تعاود الظهور في كل مرة تواجه فيها السلطات الخيار المؤلم بين وضع حد لهبوط قيمة عملتها وبين السماح له بالاستمرار.

استمرت مناقشة قرارات هورنر في مجلس العموم لمدة أربعة أيام. رُفضت القرارات الخمسة عشر الأولى في الاقتراح بنسبة 150 إلى 75، أما القرار النهائي المتعلق بتغيير تاريخ نهاية مدة التعليق فقد رُفض بنسبة 181 إلى 47.

ما الذي حدث؟... رغم كل البلاغة التي انطوت عليها حجج لجنة السبائك، فإن تلك اللجنة كانت ببساطة قد تجاهلت الحقيقة المؤلمة وهي أن بريطانيا كانت تخوض أكبر حرب في التاريخ حتى ذلك الوقت - حرب كانت النذير للحروب الشاملة في النصف الأول من القرن العشرين. كان أهم هدف مالي ترمي إليه الحكومة هو التشجيع على الوصول إلى أعلى نسبة ممكنة من إنتاج الطعام والفحم والسفن والبنادق والذخيرة والبزات العسكرية. وبالتالي فقد كانت القيادة في الحكومة تعارض وضع أية قيود على المبالغ المالية المتوفرة طالما أن الحرب مستمرة وطالما كانت الحكومة تنفق من المال ما يفوق عائداتها من الضرائب. ورغم أن بنك إنجلترا كان قد زاد من موجوداته من الدين الحكومي بنسبة صغيرة جداً لغاية سنة 1810، إلا أن وضعه فيما يتعلق بالأوراق المالية الحكومية ارتفع بنسبة تفوق الضعف في الفترة ما بين سنة 1810 ونهاية الحرب سنة 1815⁽⁵²⁾. وقد كان وزير المالية عنيفاً في موقفه بهذا الشأن، إذ أعلن أن توصيات اللجنة كانت بمثابة «تصريح بأن علينا أن نمثل لأي شروط للسلام بدل الاستمرار بالحرب»⁽⁵³⁾.

أبلغ اللورد كينغ مستأجريه أنه «بهدف الدفاع عن ممتلكاته» لن يقبل بعد اليوم أوراق بنك إنجلترا بقيمتها الاسمية كمدفوعات لإيجاراتهم. وأكد أنه لا

يرى سبباً يدعو للمعاناة لمجرد أن الأسعار قد ارتفعت بهذا الشكل منذ أن وقَّعوا عقود إيجاراتهم. وبالتالي، فقد عرض على المستأجرين أحد خيارين. فبإمكانهم أن يدفعوا له الإيجار بشكل كمية من الذهب تساوي الكمية التي كان بالإمكان شراؤها بالنقد الورقي لبنك إنجلترا لحظة توقيعهم عقود الإيجار، أو أنهم يستطيعون أن يدفعوا له كمية من النقد الورقي للبنك تكفي لشراء نفس تلك الكمية من الذهب بسعره الراهن. بل إنه مضى إلى حد إعلان استعداده لأن يدفع هو شخصياً لدائنيه بنفس الطريقة، ولأن يخفض مدفوعات الإيجار عن مستأجريه في حال انخفضت الأسعار وتحسَّنت القوة الشرائية للنقد الورقي للبنك. ثم قام بنشر خطابه في كراس اشتمل على جداول مساعدة مستأجريه، وأية أطراف أخرى يهمها الأمر، على حساب المدفوعات بعد تعديلها⁽⁵⁴⁾. وقد سبَّب تصريح لورد كينغ ضجة جعلت البرلمان يصدر تشريعاً خاصاً يعلن فيه أن القيمة الاسمية للعقود لا يمكن المساس بها ولا يمكن تعديلها بهذه الصورة.



ولقد كان هناك المزيد من الأزمات والمزيد من جلسات الاستماع والمزيد من المناقشات العامة والمزيد من التضخم بل وحتى الانكماش، قبل أن يعمد البرلمان في نهاية الأمر إلى إعادة إمكانية تحويل نقد بنك إنجلترا الورقي إلى ذهب سنة 1821. وبحلول ذلك الوقت، كانت فترة الانكماش التي تعقب الحروب الكبرى عادة قد أعادت مستويات الأسعار إلى ما كانت عليه سنة 1797. وزال من المنظومة ككل ذلك الانحراف الذي كان يقلق اللورد كينغ سنة 1810. استعيدت بشكل كامل المدفوعات النقدية بالذهب وتم إصدار عملة جديدة، وهي الجنيه الذهبي (السفرن)، وكانت تساوي عشرين شلناً و20/21 من مقدار الذهب في الجنيه، واستعداداً لتلك اللحظة، ضربت دار السك ما مجموعه 35 مليون جنيه ذهبي سنة 1821⁽⁵⁵⁾. أصبح معيار الذهب حقيقة قائمة

مُعترف بها، يحميها تشريع رسمي. وأصبحت تلك الإجراءات البريطانية مثلاً يُحتذى في العالم لمدة مائة سنة.

لقد قام النظام، في سعيه لتدبير شؤون مقدار النقد المتوفر للأمة، بوضع المعدن فوق الإنسان. ولم يدر بخلد أحد أنه سيكون من السهل حساب كمية النقد التي يمكن اعتبارها الكمية الصحيحة. فمعظم الناس يريدون من المال أكثر مما يملكون فعلاً، لكن النقود السهلة قد تؤدي إلى حالة من التضخم يفقد فيها المال الزائد قيمته، لذلك فإن إدارة منظومة نقدية تُعتبر مهمة يكتنفها الغموض والالتباس، وهذا ما يجعل المصارف المركزية المعاصرة أكثر مهارة في الكلام المراوغ منها في الحديث الواضح الصريح. ويشاع عن البارون روتشيلد أنه قال ذات مرة أنه يعرف ثلاثة أشخاص فقط يفهمون المال، ولكن ليس فيهم من يملك الكثير منه.

كان عامل الثقة الذي يتضمنه معيار الذهب يكمن في قدرة الأسواق الحرة، هذه القدر التي نرى تعبيراً عنها في التغييرات التي تصيب أسعار الذهب، على أداء هذه المهمة المعقّدة بأفضل من صانعي السياسة. وضمن تركيبة كهذه، فإن ما كان ينتظر من الذهب هو قيامه بدعم منظومة من الضوابط والتوازنات، بحيث تكون كمية الأموال المتوفرة مثل كرتسي غولديلوك - لا أكبر من اللازم ولا أصغر من اللازم.

ولكن ما الذي يحدث عندما يبدأ مقدار المعيار النهائي للقيمة ذاته بالازدياد؟.. ما هو الفرق، من حيث الجوهر، بين إصدار بنك إنجلترا نقد ورقي لإبداء الكرم تجاه زبائنه التجاريين في بدايات القرن التاسع عشر، وبين تلك الوفرة السخية من الذهب التي أسهم المنقبون الجريئون في إضافتها للمبالغ المالية المتوفرة، خلال فترات الذهب في القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة وأستراليا وجنوب أفريقيا؟.. وهل كان فرانسيس هورنر ليتذمر لو أنه

كان حياً عندما قام فرانسيس دريك بإغداق فيض من الذهب على الاقتصاد الإنكليزي في أواخر القرن السادس عشر؟ . .

إن الذهب هو نتاج الأرض ، وليس نتاجاً لحلم راود الاقتصاديين والمالين . ورغم أن أعضاء لجنة السباتك المتزمتين كانوا يعترفون بأنه بالإمكان اكتشاف مصادر جديدة للذهب ، إلا أنه لم يدر بخلدهم على الإطلاق شيئاً يعادل تلك الاكتشافات الكبيرة للذهب في كل أنحاء العالم في الفترة ما بين سنة 1848 وبين نهاية القرن . إن شذرات الذهب في الجدول قرب منشرة سوتر في كاليفورنيا جعلت كرويسوس يبدو أشبه بمضارب خسيس ، هذا ولم تكن قد اكتُشفت بعد مصادر الذهب في أستراليا وکلونديك وجنوب أفريقيا .

إن حالة الإثارة التي خلفتها فورات الذهب كانت تذكيراً حياً بالدور المركزي الذي لعبه الذهب في حضارتنا . وقد حان الوقت لنلقي نظرة متفحصة على الكيفية التي حدث بها ذلك .